

هداية المسترشدين

[378] على كونه حجة في الباقي لانه ان عكس لزم الدور والا كان ترجيحا من غير مرجح ويدفعه انه ان اريد بالتوقف ما يعم التوقف في اللبنتين المتساويتين فممنوع ولا مانع منه وان اريد به التوقف المبتنى على عدم التوقف عليه في الوجود فممنوع ونقول بتقرير اخر انه لا يتوقف على كونه حجة في خصوص المخرج انما يتوقف على كونه حجة في الجمع فإذا انتفى ذلك من جهة التخصيص لم يكن حجة في الباقي فان قلت انا ننقل الكلام بالنسبة إلى الجميع فنقول ان حجيته في كل واحد منها لا يتوقف على حجيته في الجمع والا لزم الدور ايضا لتوقف حجته في كل واحد من الافراد لالتيام الكل من الافراد قلت هذا ضعيف جدا إذ لا توقف لحجية في الكل على حجيته في خصوص الافراد وانما يستلزم حجيته في الجميع حجيته في الافراد والقول بالتيام الكل من الافراد فيتوقف عليها ان اريد به من حيث الوجود فمسلم ولا ربط له بالمقام وان اريد من حيث المدلولة فممنوع بل الدلالة انما يتعلق بالكل وكل من الافراد يكون مدلولا عليه بالدلالة على الكل ومنها الاستصحاب فانه كان قبل ورود المخصص حجة في الباقي وكان العمل بمقتضاه واجبا فيستحب وذلك بعد ورود التخصيص عليه وفيه ان حجية الدليل في الاول انما يتبع حصول الدلالة وحجته في الثاني انما كان من جهة مدلولة الكل وبان حجية المدلول الابتدائي هنا هو العموم فمع انتفاء ذلك الدلالة لا يبقى حجية في الجميع فيبقى الحكم المساوي منه إلى جزئياته ومجئ دلالة اخرى يفيد ثبوت الحكم للباقي اول الكلام ومنه يظهر فساد دعوى الاستصحاب في دلالة اللفظ كما قد يؤمى إليه كلام بعضهم نظرا إلى حصول الدلالة على حكم الباقي قبل ورود التخصيص فالاصل يقتضى بقائه ويمكن ان يقال ان ما ذكر انما يتم لو لم نقل باستعمال العام في معناه واما مع البناء على استعماله فيه واخراج مورد التخصيص عن الحكم كما هو الحال في بعض المخصصات حسبا مر فلا نسلم ذلك بحصول الدلالة اللفظية حينئذ بالنسبة إلى الكل وغاية ما قضى به المخصص خروج مورد التخصيص فيبقى حجة في غيره قوله وإذا لم يرد الحقيقة وتعدت المجازات إلى اخره لا يخفى ان ما ذكر انما يتم إذا قال مثلا ان هذا العام مخصص ولم يبين خصوص المخرج لكن ذلك ليس استنادا إلى الاستصحاب لكون ذلك اذن قرينة صارفة عن ارادة العموم من غير تعيين ما هو المراد من اللفظ واما إذا قال اكرم العلماء الا زيدا فليس المستفاد من قوله الا زيدا مجرد الصرف عن الظاهر من غير بيان للمراد بل مفاده اخراج زيد عن العموم فيبقى الباقي مندرجا فيه فان قلت انه إذا اخرج زيد عن القوم كان قاضيا بعدم استعماله في معناه الحقيقي نظرا إلى خروج الفرد المذكور منه فمن اين تبت ان المراد تمام الباقي وانه لم

يخرج عنه فرد آخر أيضا فلو لم يكن هناك ما يفيد الخروج عن حقيقة اللفظ كما ثبت أصالة الحقيقة قاضية باندراج جميع الأفراد فيه وأما بعد ثبوت التجوز في اللفظ فأى دليل على تعيين المرتبة التي استعملت فيها اللفظ وكون المخرج حصول الفرد المذكور لا يفيد عدم خروج غيره معه مع اشتراط الجميع في التجوز والخروج عن الظاهر ومع قيام الاحتمال يخرج اللفظ عن الظهور قلت ظهورا للفظ في إرادة الجميع كاف في الحكم بعدم خروج شئ سوى المستثنى فانه إذا لو حظ الأمر أن كان مفادها ثبوت الحكم لتمام الباقي كما هو المفهوم في العرف فلو غص النظر عن الوجه المذكور كان فهم العرف كافيا في المقام حسبما أشار إليه المصنف وغيره ثم لا يذهب عليك أن ما ذكره المصنف لو تم فأنما يتم لو قلنا باستعمال العام في خصوص الباقي وأما لو قلنا باشماله في العموم وأخراج المخرج عن الحكم فإن الكلام المذكور ساقط من أصله قوله خرج عن كون ظاهر إلى آخره لا يخفى أنه إنما صرح عن كونه ظاهرا في العموم لا أنه خرج من الظهور بالمرة بل هو ظاهر في الباقي كما أنه ظاهر قبل التخصيص في إرادة الجميع بل ربما يقال أن ظهوره في إرادة الباقي أقوى من ظهور العام في العموم قوله أما إذا كان بعضها أقرب إلى آخره لا يخفى أن مجرد الإظهارية غير كاف في إفادة المقصود كيف ولو كان ذلك كافيا في الانصراف لجرى فيما إذا قال هذا العام مخصوص في الحكم بخروج الواحد دون ما زاد عليه لدوران المخصص هناك من إرادة الأقرب في ألا بعد وكذا الحال في نظائره مع أنه لا يحكم هناك بإرادة الأول وبقاء ما عداه بحسب العام حسبما مرت الإشارة إليه فظهر بذلك أن الأقربية غير قاضية بذلك وإنما الوجه فيه ما ذكرناه ولو فهم العرف المنبعث عنه فالصواب الاستناد إليه دون الأقربية المذكورة قوله مع أن الحجة غير وافية بدفع القول إلى آخره لا يخفى أن اعتبار بقاء أقل الجمع في التخصيص غير كاف في خروج العام المخصوص من الأجمال لدورانه إذن بين أفراد شئ كما هو الحال في الواحد الباقي بناء على جواز التخصيص الواحد بل وكذا الحال بناء على عدم جواز التخصيص إلى النصف فانه حجة على هذا القول فيما يزيد على النصف لكن لا يتعين به خصوص المخرج والباقي ومن ذلك مجيء الأجمال في الكلام نعم لو تعين الأفراد المخرجة بحيث لا يجوز التخصيص زيادة عليها على حسب ما يختاره القائل في منتهى التخصيص فالظاهر أنه لا أشكال في كونه حجة في الباقي ولا مجال فيه للنزاع وهو أيضا خارج عن محل الكلام قوله بأن أقل الجمع هو المحقق إلى آخره قد عرفت أن ذلك لا يقضى بخروج العام عن الأجمال لوضوح الدوران المتيقن الباقي بين أفراد كثيرة وأما حجته في الحكم ببقاء أقل الجمع على وجه الأجمال فهو مما لا ريب فيه على هذا القول كما أنه حجة بالنسبة إلى الواحد على القول بجواز التخصيص إليه وكذا بالنسبة إلى الأكثر بناء على القول بعدم جواز التخصيص إلا بالأقل فإن كان المنفصل (المفصل) المذكور من الجهة المذكورة فلا اختصاص له بالمذهب المذكور بل يجيء الأصل لمختاره فيه أخرى حسبما

ذكرنا والظاهر ان ذلك مما لا ربط له بهذا الخلاف إذ اعتبار بقاء اقل بالجواز المخصص إليه غير قابل للنزاع فهذا القول في الحقيقة راجع إلى ما تقدمه فتأمل قوله إذا تعقب المخصص اراد به المتصل فان المنفصل خارج عن محل البحث لاستقلاله بالافادة وانما يقضى بتخصيص العام من جهة بنائه على الخاص على ما هو قضية لعارض العموم والخاص المطلقين وهو انما يكون بعد مناقضة العام على الخاص وحينئذ فلا يرتبط بغير ما حصل التعارض بالنسبة إليه نعم لو اتحد حكم العامين كما لو قال اكرم الفقهاء واکرم الادباء ثم قال لا تكرم زيدا وهو مندرج في الفقهاء والادباء فالظاهر عدم التأمل في رجوع التخصيص إلى العامين لقضاء اطلاق النهي عن اكرامه فيه ثم تعلق الاكرام به مطلقا فيتخصص به العمومان سواء كان حملا أو غيرها أو كان ملفقا من الامرين وسواء كان متعاطفا أو غيره إذا حكم واحدا واحكام مختلفة وربما يظهر من العضدي خروج غير المتعاطفين عن محل البحث حيث عنون البحث في خصوص المتعاطفة فيكون غير المتعاطفة راجعا إلى الاخير عن الاقوال والمحكى عن البعض دعوى الاتفاق على الرجوع المتعقب للمفردات إلى الجميع فيكون خارجا عن محل النزاع
